

Distr.: General  
24 July 2017  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٠٠٩ المعقودة في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "توطيد السلام في غرب أفريقيا":

"يحيط مجلس الأمن علما بتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويرحب بالمعلومات التي قدمها في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٧ الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شماس.

"ويعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للممثل الخاص ويتطلع إلى الجهود المبذولة لتعزيز الأنشطة الجارية التي يقوم بها المكتب في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة والمساعي الحميدة، والتعاون دون الإقليمي والإقليمي لمواجهة الأخطار العابرة للحدود والشاملة التي تهدد السلام والأمن، وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وكذلك تعزيز الحوكمة الرشيدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وإيصال المساعدة الإنسانية وتقديمها، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

"ويرحب مجلس الأمن بالتطورات السياسية الإيجابية الحديثة العهد في عدة بلدان في غرب أفريقيا، وبخاصة الانتقال السلمي للسلطة في غامبيا وإجراء انتخابات تشريعية حرة وشفافة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، يشيد مجلس الأمن بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي يدعمها الممثل الخاص، استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٣٧ (٢٠١٧)، مما أفضى إلى انتقال السلطة سلميا إلى الرئيس المنتخب ديمقراطيا، أداما بارو.

"ويشجع مجلس الأمن الشركاء الشائين والمتعددي الأطراف على تقديم دعم مناسب للجهود التي تبذلها حكومة غامبيا من أجل استعادة سيادة القانون والمصالحة والتنمية لمواطني غامبيا.

"ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه إزاء الحالة في غينيا - بيساو، ويهيب بجميع القادة السياسيين أن يتمسكوا بأحكام اتفاقات كوناكري، ويشني على الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمساعدة على إيجاد مخرج من الأزمة السياسية.



”ويرحب مجلس الأمن بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته كوت ديفوار في توطيد السلام والاستقرار الدائمين، وكذلك في تحقيق الرخاء الاقتصادي، عقب إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ويشدد على الحاجة إلى المشاركة الاستباقية لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل خلال فترة الخطة الانتقالية. ويكرر مجلس الأمن في هذا الصدد طلبه الوارد في القرار ٢٢٨٤ (٢٠١٦) وبيان رئيسه S/PRST/2017/08 بأن يتيح المكتب مساعيه الحميدة، حسب الاقتضاء، إلى حكومة كوت ديفوار والمنسق المقيم للأمم المتحدة، ويشدد على أهمية مواصلة تقديم الدعم إلى كوت ديفوار خلال العملية الانتقالية في مرحلة ما بعد عملية الأمم المتحدة.

”ويحيط مجلس الأمن علماً باعتماد وزراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١٠ شباط/فبراير أربع وثائق رئيسية لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإشراك المرأة العملي في عمليات الشؤون السياسية والسلام والأمن.

”ويعرب مجلس الأمن عن مخاوفه من التهديدات الإرهابية، بما في ذلك انتشار الفكر الإرهابي على نطاق واسع في المنطقة وارتباطها بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، والحالة الإنسانية المتدهورة في المنطقة. وفي هذا الصدد، يدين مجلس الأمن بشدة جميع الهجمات الإرهابية في المنطقة، ولا سيما في شمال ووسط مالي ومنطقة حوض بحيرة تشاد، وخصوصاً هجمات جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ويشدد مجلس الأمن على ضرورة مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه بوجه خاص من الهجمات التي تستهدف المدنيين، الضحايا الرئيسيين لهذا العنف الإرهابي.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود المبذولة على المستويات دون الإقليمي والإقليمي والدولي للتخفيف من العواقب الأمنية والإنسانية والإنمائية لعمليات جماعة بوكو حرام. ويحيط مجلس الأمن علماً بالتقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، ويحث الدول الأعضاء على المشاركة في القوة المشتركة على مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق العسكريين في المنطقة، وعدم ترك أي ملاذ لجماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتهيئة الظروف التي تمكّن من وصول المساعدات الإنسانية وتسهيل استعادة الأمن المدني وسيادة القانون في المناطق المحرّرة. ويؤكد مجلس الأمن مجدداً أن على الدول الأعضاء أن تكفل التقيد في أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب بجميع الالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني.

”ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء والشركاء المتعددي الأطراف على تقديم الدعم للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لضمان تفعيلها على الوجه الأكمل، بما في ذلك توفير الطرائق الكفيلة بزيادة تبادل المعلومات الاستخبارية على نحو فعال وفي الوقت المناسب من أجل تعزيز الجهود الجماعية في المنطقة لمحاربة جماعة بوكو حرام، حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً. ويشدد مجلس الأمن على أهمية اتباع نهج كلي لإضعاف جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ودحرهما، حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً، بما في ذلك

القيام بعمليات أمنية منسقة وفقاً للقانون الدولي الواجب التطبيق، إلى جانب بذل حكومات المنطقة جهوداً مدنية معززة من أجل تحسين الحوكمة، وإعادة فتح المدارس، وتعزيز النمو الاقتصادي في المناطق المتضررة.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن القلق البالغ إزاء الحالة الإنسانية العصبية الناجمة عن الأنشطة التي تقوم بها في منطقة حوض بحيرة تشاد جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وبخاصة فداحة انعدام الأمن الغذائي والمجاعة التي يُحتمل أن تكون منتشرة في بعض المناطق. وفي هذا الصدد، يدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى القيام فوراً بمد يد العون في تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى الأشخاص الأكثر تضرراً من الأزمة في تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، بما في ذلك من خلال الاستجابة لنداء الأمم المتحدة من أجل منطقة حوض بحيرة تشاد. ويحث المجلس أيضاً الحكومات الإقليمية على تيسير وصول المنظمات الإنسانية وعلى العمل مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين على إيجاد خيارات عملية لإيصال المعونة.

”ويرحب مجلس الأمن بما تم التعهد به في مؤتمر أوسلو من تبرعات للمساعدات الإنسانية لعام ٢٠١٧ بلغ قدرها ٤٥٨ مليون دولار، ويحث على الإسراع بصرف هذه الأموال لمنع استفحال الأزمة الإنسانية وللشروع في معالجة أوجه النقص المستحكمة في مجال التنمية ويشجع بقوة جميع الجهات المانحة الأخرى/غير التقليدية على الإسهام بما يتمشى والاحتياجات الواردة في خطط الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧ في كل بلد.

”ويرحب مجلس الأمن كذلك بإعلان حكومة نيجيريا خطط الإنفاق لعام ٢٠١٧ في شمال شرق نيجيريا، حيث تتوقع هذه الخطط أن يصل إنفاق الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية على الأنشطة الإنمائية والإنسانية ما مجموعه بليون دولار، ويحث على التعجيل بتنفيذ هذه الخطط.

”ويعرب مجلس الأمن عن استمرار قلقه من القرصنة في خليج غينيا، وكذلك من الاتجار بالمخدرات وغيرها من السلع غير المشروعة، وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، ويشدد على ضرورة تعزيز مكافحة الأنشطة الخارجة عن القانون على صعيد المنطقة دون الإقليمية وفقاً لأحكام القوانين الدولية الواجبة التطبيق.

”ويرحب مجلس الأمن بالروح القيادية التي أبدتها البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بأخذها زمام المبادرة لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، ويشجع على زيادة التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة المعنية، ومع غيرها من الجهات المعنية من أصحاب المصلحة، بهدف تعزيز الوثام الاجتماعي والتصدي للتحديات التي تواجه الحوكمة الرشيدة.

”ويشيد مجلس الأمن بالعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بالتعاون مع المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة حوض بحيرة تشاد واتحاد نهر مانو، من أجل إشاعة السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويعرب مجلس الأمن عن استمرار التزامه بالعمل الوثيق مع هذه المنظمات من خلال المكتب

من أجل تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغية التصدي للتهديدات الأمنية العابرة للحدود ومنع انتشار الإرهاب. ويرحب في هذا الصدد بالمساعدة المقدمة من المكتب في الجهود التي تبذلها مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتنفيذ إطارها الإقليمي لإصلاح قطاع الأمن والحوكمة، وللتشجيع على اتباع نهج منسق لإصلاح قطاع الأمن على الصعيد الإقليمي.

”وبلاحظ مجلس الأمن جهود التعاون المبذولة بين المكتب ولجنة بناء السلام، ويشجع على مواصلة التعاون الوثيق والفعال دعماً للسلام المستدام في المنطقة.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء من منطقتي غرب أفريقيا والساحل من أجل تعزيز أمن الحدود والتعاون الإقليمي، بما في ذلك من خلال المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء.

”ويعترف مجلس الأمن بأثر الحالة السائدة في مالي على السلام والأمن الإقليميين في منطقة الساحل وغرب أفريقيا وشمال أفريقيا، ويرحب في هذا الصدد بنشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية في جميع أنحاء البلدان المساهمة في المجموعة، بقوام يصل إلى ٥٠٠ ٥ من الجنود وأفراد الشرطة، بغية استعادة السلام والأمن في منطقة الساحل.

”ويرحب مجلس الأمن أيضاً بالدعم المالي المقدم إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك ما وردت الإشارة إليه في الفقرة ٦ من منطوق قرار مجلس الأمن ٢٣٥٩ (٢٠١٧).

”ويشجع مجلس الأمن على إحراز مزيد من التقدم من خلال تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، بأساليب منها تقديم الدعم إلى المجموعة الخماسية، من أجل المساعدة في التصدي للتحديات الأمنية والسياسية التي تعرقل الاستقرار والتنمية في منطقة الساحل، ويؤكد من جديد التزامه المستمر بالتصدي لهذه التحديات التي ترتبط بالمشاكل الإنسانية والإنمائية، فضلاً عن الآثار الضارة للتغيرات المناخية والبيئية، ويبرز في هذا الصدد ضرورة العمل باستراتيجيات مناسبة لتقييم المخاطر وإدارتها فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن تغير المناخ.

”ويعرب مجلس الأمن عن دعمه للممثل الخاص لثباسب ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في جهودهما الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة. وفي هذا الصدد، يحيط المجلس علماً باجتماع اللجنة التوجيهية للاستراتيجية المتكاملة المعقود في ٥ أيار/مايو ٢٠١٧ لمناقشة سبل التعجيل بتنفيذ التوصيات التي أسفر عنها الاستعراض المستقل للاستراتيجية المتكاملة، ويعرب عن القلق من انعدام التمويل الذي حال دون تنفيذ ثلاثة مشاريع رئيسية هامة، هي ”دعم الوعي المتسم بالقدرة على التكيف“، و ”تعزيز قدرة السكان الرحل والمجتمعات الضعيفة على التكيف“، و ”التعجيل بالتقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية من أجل زيادة القدرة على التكيف في منطقة الساحل“.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بهدف التنسيق مع بلدان المنطقة وجميع أصحاب المصلحة، وللقيام بدور القيادة والإرشاد والتوجيه على المستوى الاستراتيجي ضمن منظومة الأمم المتحدة بغية التنفيذ الفعال للاستراتيجية المتكاملة، بما في ذلك محور تركيزها المواضيعي وترتيبات تنسيقها وشراكاتها وتوزيع المسؤوليات عنها بين كيانات الأمم المتحدة في الميدان وفي المقر، ويكرر التأكيد على أهمية مواصلة المكتب تعاونه مع لجنة بناء السلام. ويؤكد مجلس الأمن في هذا السياق أهمية قيام الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها بتعزيز قدراتها البرنامجية والتركيز على مواجهة التحديات العابرة للحدود بغية التشجيع على تعميق علاقات التكامل والتعاون فيما بين بلدان منطقة الساحل. ويكرر مجلس الأمن التأكيد في هذا الصدد على أهمية أن يواصل المكتب تعاونه مع لجنة بناء السلام ليستفيد من دورها التنسيق من أجل تحقيق مزيد من الاتساق وتعميق الالتزامات المالية والسياسية للأمم المتحدة وشركائها في المنطقة.

”ويطلب مجلس الأمن إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أن يواصل رصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، وأن يقدم في تقريره المقبل معلومات مفصلة، ولا سيما عن جهوده ومبادراته الرامية إلى المحافظة على المشاركة الدولية وتحقيق الاتساق البرنامجي في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، وذلك بأساليب منها كفالة الاهتمام بجميع ركائزها، وتدارك الثغرات القائمة في التمويل، فضلا عن تبسيط وتنسيق مبادرات الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية في منطقة الساحل“.